

ردودُ الزَّنْجانيّ "ت655هـ" النحويّة في كتابه الكافي في شرح الهادي

على آراء الزَّمخشيّ "ت538هـ"

أ.د. مجيد خيرالله راهي الزاملي

جامعة واسط - كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص :

تناولنا في هذا البحث ردود الزنجاني النحوية في كتابه الكافي في شرح الهادي على الزمخشري ، لأهمية هذا الموضوع في الدرس النحوي ، ذلك أنّ كتاب الكافي ظهر إلى التور منذ سنة ، فهو كتاب جديد في ظهوره للوجود ، ولم تصله يدُ الباحثين بالدرس والتناول .
وشملت اعتراضات الزنجانيّ على صاحب المفضل : اعتراضات في الحدود ، واعتراضات في علل البناء والإعراب ، وتضعيف رواية ، واعتراضات في العوامل ، واعتراضات على بعض ألفاظ الزمخشري ، وترتيب المسائل .
واقترضى البحث أن نفضّل القول في أربعة مسائل من ردوده على الزمخشري ، ونذكر الردود الأخرى من دون تفصيل لضيق المقام .

Summary Al-Zanjani's grammatical responses In his book Al-Kafi fi Sharh Al-Hadi According to the opinions of al-Zamakhshari

Prof. Dr. Majeed Khairallah Al-Zamili
Wasit University - College of Education
Summary

In this research, we dealt with Al-Zanjani's grammatical responses in his book Fi Sharh Al-Hadi Ali Al-Zamakhshari, due to the importance of this topic in the grammatical lesson, because Al-Kafi's book came to light a year ago

Al-Zanjani's objections to the author of the mufassal included: objections to the limits, objections to the causes of construction and syntax, weak narration, objections to factors, objections to some of Zamakhshari's words, and the order of issues

The research necessitated that we elaborate the saying in four issues from his responses to Al-Zamakhshari, and mention the other responses without elaborating due to the narrowness of the plac

ردود الزنجاني "ت655هـ" النحوية في كتابه الكافي في شرح الهادي لآراء الزمخشري "ت538هـ" اختلفت مصنفات النحو منهجاً وتصنيفاً ، فجاء إمامها "الكتاب لسبويه" على أبواب مختلفة ، وعالج بعضها مسائل بعينها ، كالكمال للمبرد ، وخلص بعضها للعلل والأصول ، كالخصائص لابن جني ، ثم شغل الناس بالخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين ، وكتبوا في ذلك مصنفات كثيرة ، كالإنصاف للأنباري والتبيين عن مذهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري ، وقد أشبع مسائل النحو درساً وتمثيلاً وتعليلاً ، على أنها ظلت مبعثرة بعيدة الجنى عسيرة المتناول ، حتى جاء القرن السابع الهجري الذي عاش فيه الزنجاني ، وهو عالم كبير في اللغة ، أحاط بمسائل النحو والصرف واستوعبها ، وأجاد صياغة هذا الموروث الضخم ، ليفيد المبتدئ والمتوسط والمنتهي ، وأسهم في هذا الميدان الفسيح ، فأملى كتابه "الكافي في شرح الهادي" ، فجاء بديعاً في أسلوبه ، مستوعباً في مسأله ، جامعاً لأبحاث النحو والصرف ، بحراً زاخراً بالشواهد العربية ، متأثراً بعلماء العربية السابقين ، مقتفياً أثرهم في معالجة مسائل هذا العلم ، أكثر من ذكر آرائهم وتعليلاتهم ، فتجد سبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، والكسائي ، والفراء ، والفارسي والجرجاني ، وابن جني تتردد أسماءهم في كتابه ، وأكثر العلماء الذين تأثر بهم ، وذكر أسماءهم ، كان جار الله الزمخشري ، صاحب كتاب المفصل في العربية ، فازدان كتابه بأقوال الزمخشري وآرائه وتعليلاته ، ولم يكن مكتفياً بنقل هذه الآراء ، وإنما كان يوردها ، ويعقب عليها ، ويناقشها ، ويردّها في أحيان كثيرة ، إما بسبب عدم قناعته بتوجيه هذه الآراء ، أو لأنّ الزمخشري لم يحسن تناول بعض هذه المسائل ، أو بسبب وجود بعض الألفاظ في نصوص الزمخشري لا تتسق مع آرائه النحوية .

وشرعنا في هذا البحث بتناول ردود الزنجاني النحوية في كتابه في شرح الهادي على الزمخشري ، لأهمية هذا الموضوع في الدرس النحوي ، ذلك أنّ كتابي الكافي ظهر إلى النور منذ سنة ، فهو كتاب لم تصله يد الباحثين بالدرس والتناول .

وعند تأمل مسائل الاعتراض عند الزنجاني "ت655هـ" في كتابه "الكافي في شرح الهادي" على الزمخشري "ت538هـ" صاحب كتاب "المفصل" تجد هذه المسائل تتصل اتصالاً وثيقاً بموضوعات الخلاف النحوي ، ويعكس الحديث فيها ما خفي على كثير من الدارسين قديماً وحديثاً من أمور سيرت الدرس النحوي ، وأشياء رسمت طريق النحويين ، وحكمت منهجهم الذي ساروا عليه ، وشملت اعتراضات الزنجاني على صاحب المفصل : اعتراضات في الحدود ، واعتراضات في علل البناء والإعراب ، وتضعيف رواية ، واعتراضات في العوامل ، واعتراضات على بعض ألفاظ الزمخشري ، وترتيب المسائل .

واقضى البحث أن نفضّل القول في أربعة مسائل من روده على الزمخشري ، ونذكر الردود الأخرى من دون تفصيل لضيق المقام .

1- إعراب جمع المذكر السالم بالحركات

قال الزمخشريّ : (وقد يُجَعَلُ إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر، ويلزم الياء إذ ذاك ، قالوا: "أَتَتْ عليه سنين" ، وقال :

دعاني من نجدٍ فإن سنيتهُ لَعِينٌ بنا شيباً وشيبنا مُرداً
وقال سُحَيْمٌ :

وماذا يَدْرِي الشعراءُ مِنِّي وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ) (الزمخشري ، المفصل ، ص 165-166).

يريد بذلك أنّ إعراب جمع المذكر السالم بالحركات إنّما هو لغة لبعض العرب ، وأنّ هذه اللغة لا تفرق بين ما لحقه نقص نحو "سنين" ، وما ليس كذلك نحو "أربعين" ، وإطلاق هذا الحكم من غير تقييد بقيد معيّن يدلُّ على أنّه يرى أنّ هذه الظاهرة تشمل جمع المذكر السالم بأنواعه ، الحقيقيّ والملحق به ، لذا اعترض عليه الزنجانيّ بقوله : (واعلم أنّ الزمخشريّ حكى أنّ من العرب من يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون ، ويلزم الياء إذ ذاك ، هكذا أطلق ، والمشهور أنّهم إنّما يفعلون ذلك فيما جعل الواو والنون فيه عوضاً من نقص لحقه ، نحو: سنون ، وقُلُون ، وثُبُون ، فيقولون : هذه سنينٌ ، ورأيْتُ سنيناً ، ومررتُ بسنينٍ ، لأنّ النون فيه قامت مقام الحرف الذّاهب ، فجعلوها كلام الكلمة ، وإنّما ألزموها الياء ليصير نظير "غسلين" ، ونحوها من الأسماء المفردة) (الزنجاني ، الكافي في شرح الهادي ، ج 1 ص 340) ، وأردف : (أما قولُ سُحَيْمِ بن وثيل :

وماذا يَدْرِي الشعراءُ مِنِّي وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ

ف قيل : إنّ النون في حرف إعرابٍ ، والكسرة علامة الجر ألحقوه بـ"سنون" ، لأنّ الأربعين وأخواتها ليست جموعاً للأعداد الدالّة هي عليها ، إذ لو كان "أربعون" مثلاً جمع "أربعة" لوجب أن يستعمل في اثني عشر، بل كأنه جمع أربع وأربع ، جماعة ، فكان ينبغي أن يكون فيه ، فعوض بالواو والنون ، وصار الحال فيه كحال "أرض" ، و"أرضين" (الزنجاني ، الكافي في شرح الهادي ، ج 1 ص 342).

والحق أنّ النون في قوله "وقد جاوزت حد الأربعين" ليست حرف إعراب ، ولا الكسرة فيه علامة الجر وإنما هي كسرة التقاء الساكنين ، الياء والنون أجريت النون فيه في الجر والنصب مجرى نون التنبيه واعتمد في الفصل بينهما بحركة ما قبل الياء ، (ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 5 ص 13-14).

ويرى ابن جني أنّ ألفاظ العقود من العشرين إلى التسعين ربّما ساغ فيها ما ساغ في "سنون" وبابه من جعل الإعراب في النّون ، فقد ثبت أنّ ثلاثين ليس جمع "ثلاث" ، وأنّ أربعين ليس جمع "أربع" ، ولكنّه جرى مجرى "فلسطين" في أنّه اعتقّد له واحد مقدّر ، وإن لم يجرب به استعمال ، فكما أنّ "سنة" كان حقّها ألا تُجمع على "سنين" ، وما جُمعت كذلك إلّا تعويضاً عمّا حذف منها ، فكذلك لا تجمع ألفظ العقود على هذا النحو ، بل كان ينبغي أن يكون فيها التاء ، فعوض عنها بالواو والنون ، وصار الأمر فيها كحال "أرض" ، و"أرضون" ، ذلك لأنّ هذا النوع من الجمع مقدّر له مفرد مؤنث ، وهو الجماعة ، وإن لم يُستعمل ، فكأنّ "أربعين" جمع "أربع" ، مراداً بها الجماعة تقديراً ، وليست النّون في "الأربعين" حرف إعراب ، ولا الكسرة فيها علامة جرّ الاسم ، إنّما هي حركة النقاء الساكنين ، وهما الياء والنّون ، وكسرت على أصل حركة النقاء الساكنين ، فلم تُفتح كما تفتح نون الجمع السالم ، لأنّ الشاعر اضطرّ إلى ذلك لئلا تختلف حركة حرف الرّوي في سائر الأبيات (ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج 2 ص 173) .

ويبدو أنّ العلماء اختلفوا فيما نُقلَ عن العرب من إعراب هذه الأسماء ممّا فيه الواو والنّون بالحركات هل يُقتصر فيه عند النحاة السابقين على نوع معيّن دون آخر ؟ ، فذهب سيبويه إلى إثبات إعراب "مسلمين" بالحركات مع إلزامه الياء ، فيكون بمنزلة قولهم "فلسطين" عند التسمية به ، بخلاف المثني الذي لا يقال فيه "رجلين" إذا سُمّي به ، ناقلاً ذلك عن الخليل ، فقال : (وقال الخليل : من قال هذا قال : مُسلمين كما ترى ، جعله بمنزلة قولهم "سنين" كما ترى ، وبمنزلة قول بعض العرب "فلسطين" ، و"قنسرين" كما ترى ، فإن قلت : هل تقول : هذا رجلين تدعُ الياء كما تركتها في مسلمين ؟ فإنّه إنّما منعهم من ذلك أنّ هذه لا تشبه شيئاً من الأسماء في كلامهم ، ومُسليين مصروف كما كنت صارفاً سنياً) (سيبويه ، الكتاب ، ج 3 ص 232) ، ويُفهّم منه إمكان جريان الكلمة في غير التسمية مجرى التسمية .

وذهب المبرّد إلى عدم الفرق بين الجمع الحقيقي وأنواع الملحق به في إعراب أواخرها بالحركات ، تشبيهاً لإعراب جمع المذكر السالم بإعراب جمع التكسير ، الذي يكون إعرابه كإعراب الواحد ، فقال في كسر نون "النّبئين" في بيت الفرزدق : (فخفصّ هذه النّون ، وهي نون الجمع ، وإنّما فعل ذلك ، لأنّه جعل الإعراب فيها لا فيما قبلها ، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع ، نحو : أفلس ومساجد وكلاب فإنّ إعراب هذا كإعراب الواحد ، وإنّما جاز ذلك لأنّ الجمع يكون على أبنية شتى) (المبرّد ، الكامل ، ج 2 ص 633) .

ومما تقدّم نرى في المسألة مذهبيين ، قصر الإجازة على أنواع معيّنة من جموع التصحيح ، كقصرها على ما لحقه النقص ، أو جعلها فيما شدّ عن الجموع الحقيقية لعلّة ما ، كشبه المفرد بوجه من الوجوه ، والآخر تعميم الجواز على كلّ ما جمع بالواو والنون ، وجرى الخالفون على هذا التقسيم للمذاهب في المسألة .

فقد اختار الأعلام الشنتمريّ جواز إعراب ألفاظ العقود بالحركات ، كما جاز ذلك في "سنين" وبابه ، لأنّ إعراب الآخر في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين ونحوه ، فلفظ "الأربعين" (لفظٌ مخترع للعقود ، فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه) (الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ج 1 ص 77).

وأجاز ابن مالك أن تُحمل الشواهد في هذا الباب على جميع الأوجه التي تحتلها ، فيجوز أن تكون حركة النون بغير الفتحة لضرورة القافية ، ويجوز أن تكون حركة إعراب ، إمّا بمعاملة الجمع كالمفرد وإمّا بالحمل على هذه اللغة ، إذ قال : (من العرب من شبّه "سنين" ونحوه بـ"غسلين" ، فتلزمه الياء ، ويعرب بالحركات ، فيقول : إن سنيناً يطاعُ إليه فيها لسنينٌ ، وسنينكُ أكثر من سنيني ، وبعض هؤلاء لا ينونُ ، فيقول : مرّت عليه سنينٌ ، فتركّ التتوين لازم ، لأنّ وجوده مع هذه النون كوجود تتوينين في حرف واحد ، وإمّا اختصّ هذا النوع بهذه المعاملة ، لأنّه أُعربَ إعراب جمع التصحيح ، وكان الأحقُّ به إعراب جمع التكسير لخلوّ واحده من شروط جمع التصحيح ، ولعدم سلامة نظمه ، وكان جديراً بأن يجرى مجرى صنوانٍ وقتوان ، فلما كان له ذلك مستحقاً ، ولم يأخذهُ نُبّه عليه بهذه المعاملة ، وكان بها مختصاً ، ولو عومل بهذه المعاملة ، نحو : رقين ، لجاز قياساً ، وإن لم يرد به سماع ، وقد فعل ذلك بـ"بنين" ، كقول الشاعر :

وكان لنا أبو حسنٍ عليٍّ أبا بَرًّا ، ونحنُ له بنينُ

لأنّ ههنا أشبه "سنين" في حذف اللام وتغيير نظم الواحد ، ولتغيير نظم واحده قيل فيه : فعَلتِ البنونُ ، ولا يقال : فعَلتِ المسلمونُ ، ولو عومل بهذه المعاملة "عشرون" وأخواته لكان حسناً ، لأنها ليست جموعاً ، فكان لها حقّ في الإعراب بالحركات كـ"سنين" ، ويمكن أن يكون هذا معتبراً في "الأربعين" من قول جرير :

وماذا يدري الشعراءُ منّي وقد جاوزتُ حدَّ الأربعين

فتكون الكسرة كسرة إعراب ، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة كما سبق في البيت قبله ، ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة ، كما أنّ فتح نون المثني وما حمل عليه لغة (ابن مالك ، شرح التسهيل ، ج 1 ص 86-87).

يتضح من أقوال ابن مالك جواز إلزام العقود الياء وإعرابها بحركات على النون كما في "سنين" و"بنين" وهي اللغة التي تطرد عند بعض النحاة في كل جمع المذكر السالم ، ويفسر ابن مالك هذا الجواز بكون هذه الألفاظ ملحقة بجمع المذكر السالم ، وليست أصلية فيه ، فكان الأولى إعرابها جمع التكسير في "بنين" ، أو إعراب المفرد في العقود من الأعداد ، حيث إنها لا تعتبر جموعاً بل أسماء جمع لا مفرد لها ، جاء في الهمع : (ومنها عشرون والعقود بعده إلى تسعين ، وهي أسماء مؤفردة) (السيوطي ، الهمع ، ج 1 ص 156) ، ويوضح ابن مالك هذا الجواز بأن فيه خروجاً عن الفرع إلى الأصل ، وهو جائز ؛ إذ إن الإعراب بالحركات هو الأصل .

وعلى الرغم من أن كلام الزمخشري قد فهم منه أن كسر نون "الأربعين" لغة لبعض العرب لم يفرق بين "الأربعين" و"سنين" ، وعلى ذلك هو لا يرى مجيء هذه النون مكسورة من باب الضرورة الشعرية وهذا ما جعل الزنجاني يعترض عليه .

2- دخول الباء على خبر "ما"

يرى الزمخشري أن دخول الباء على خبر "ما" يصح إذا كان ذلك على لغة أهل الحجاز ، لأن المتكلم لا يستطيع أن يقول : زيد بمنطلق ، فلا تدخل "الباء" على المبتدأ والخبر ، فكما لم يجز دخولها على المبتدأ والخبر ، كذلك لم يجز دخولها على خبر "ما" إلا إذا كان على لغة أهل الحجاز ، قال : (ودخول الباء في الخبر نحو قولك : ما زيد بمنطلق ، إنما يصح على لغة أهل الحجاز ، لأنك لا تقول : زيد بمنطلق) (الزمخشري ، المفصل ، ص 71).

والزمخشري هنا يخلط بين إهمال "ما" بمعنى عدم إعمالها مع بقاء معناها ، وبين إهمالها مطلقاً ، حتى يعود الكلام مبتدأ وخبراً ، والدليل على ذلك تمثيلاً بعدم جواز "زيد بمنطلق" التي هي مبتدأ وخبر ، واستدلاله بذلك على أنها لا تدخل إلا على اعتبار نصب الخبر ، (فإن معنى ما مثل به استواء "زيد منطلق" و"ما زيد منطلق" بإهمال "ما" ، فكما لا يجوز "زيد بمنطلق" لا يجوز "ما زيد بمنطلق" إلا على الإعمال ، لا على إرادة الإهمال) (الغامدي ، اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري ، ص 356).

ولم يرتض الزنجاني مقالة الزمخشري ، فرد كلامه قائلاً : (وقال الزمخشري : إنما يصح ذلك على لغة أهل الحجاز ، لأنك لا تقول : زيد بمنطلق ، يريد أن ما بعد "ما" التسمية مبتدأ وخبر ، والباء لا يدخل في خبر المبتدأ ، وهو ضعيف ، فإن أبا سعيد قال : إنما أدخلت الباء في خبر "ليس" ، لأنها غير متصرفة ، فنزلت بذلك منزلة فعل لا يتعدى إلا بحرف جر ، فدعيت إلى منصوبها بالباء ،

وحملت "ما" على "ليس" في ذلك لاشتراكهما في النفي ، فلا فرق في ذلك بين بين الحجازية والتميمية(الزنجاني ، الكافي في شرح الهادي ، ج 1 ص 507).
ويبدو أنّ الزنجاني كان متابعاً لابن يعيش في اعتراضه على الزمخشري ، إذ قال ابن يعيش : (وقوله "لا يصح دخول الباء إلا على لغة أهل الحجاز ، لأنك لا تقول : زيدٌ بمنطلقٍ" ، يريد أنّ ما بعد "ما" التميمية مبتدأ وخبر ، والباء لا تدخل في خبر المبتدأ ، وهذا فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين ، وليس بسديد ، وذلك لأنّ الباء إن كان أصل دخولها على "ليس" ، و"ما" محمولة عليها لاشتراكهما في النفي فلا فرق بين التميمية والحجازية في ذلك)(ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 2 ص 116).

3- حاجة الاسم الموصول إلى ما يُتمُّهُ :

يرى الزمخشري أنّ الموصول ما لا يتمُّ حتّى تصله بكلامٍ بعده تامّ ، فيصير مع ذلك الكلام اسماً تامّاً بإزاء مسمّى ، فإذا قلت : جاءني الرجل الذي قام ، فالذي وما بعده في موضع صفة للرجل بمعنى القائم ، ولا بدُّ له في تمامه اسماً من جملة تتبعه توضّح معناه ، وتبيّن دلالاته ، إذ قال : (والموصول ما لا بدُّ له في تمامه اسماً من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ، ومن ضمير فيها يرجع إليه ، وتسمّى هذه الجملة صلةً ، ويسمّيها سيبويه الحشو ، وذلك قولك : الذي أبوه منطلقٌ زيدٌ) (الزمخشري ، المفصل ، ص 125).

واعترض الزنجاني على ما رآه الزمخشري بقوله : (قال الزمخشري : والموصول ما لا بدُّ له في تمامه اسماً من جملة تردّفه ، وفيه نظرٌ ، فإنّ الذي وحده اسم بدليل أنّ التنشئة والجمع تلحقانه ، ولعلّه يريد بذلك أنّه لا بدُّ له من أن تلحقه جملة حتى يكون هو وتلك الجملة بمنزلة اسم مفرد حكمه حكمه ، حتى يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ومبتدأً وخبره ، فتقول : قامَ الذي عندك ، وضربتُ الذي قام)(الزنجاني ، الكافي ، ج 3 ص 1483).

أقول : الموصول هو الذي لا يصير جزءاً من الكلام من مسندٍ ومسندٍ إليه إلا مع صلة ، وضمير يعودُ منها إليه ، وهو سببُ بنائه ، ولما كانت الصلة التي وقعت في تعريف الموصول اصطلاحية خفية مثل الموصول عرفها العلماء ، فقالوا : (صلتهُ جملة خبرية ، لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة ... أما كونها جملةً فلأنّ الذي وُضِعَ لجعل التكرات صفة للمعارف بواسطتها ، وأما كونها خبرية ، فلأنّ ما عداها كالأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والنمّي ، والترجي غير موضحة لموصولاتها لكونها مبهمة غير واضحة بنفسها ، فلا توضّح غيرها ، والصلات يجب أن تكون موضحة لموصولاتها) (ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح الكافية ، ج 2 ص 97-98).

4- الواو في الجملة الاسمية الواقعة حالاً :

المختار عند الزمخشري اقتضاء القياس في ربط الجملة الحالية إذا كانت اسمية بالواو ، ولا تخلو هذه الجملة من الواو إلا شذوذاً ، إذ قال: (والجملَةُ تقعُ حالاً ، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية ، فإن كانت اسمية فالواوُ إلا ما شذَّ من قولهم : كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فَيٍّ ، وما عسى أن يُعْتَرَّ عليه في النَّدرة) (الزمخشري ، المفضل ، ص56).

ولم يرتضِ الزنجاني مذهب الزمخشري في ذلك ، فقال معترضاً : (الجملةُ الحاليةُ في موضع نصبٍ ، لأنها حَلَّتْ محلَّ مفرد منصوب ، فإذا كانت اسمية فقد أوجب الزمخشريُّ المجيء بالواو ، كقولك : أتيتُكَ وزيدٌ قائمٌ ، لأنَّ الجملةَ منقطعةً عن الكلام الأول ، فجاء بالواو رابطةً بينهما ، كما جاء بالفاء في جواب الشرط ، كقولك : إن تأتينا فأنت مكرمٌ ، وخصَّ الواو ههنا لأنها للجمع المحض ، والحالُ في الحقيقةُ صفة ، والصفةُ توجد في الموصوف لا قبله ولا بعده ، ولا كذلك غيرها من الحروف ، وعدَّ قولهم : كَلَّمْتُهُ فوه إلى فَيٍّ ، من قبيل الشذوذ ، والذي حسنهُ مجيء الضمير ، لأنَّ الضمائر تربط الجملة بما قبلها إذا كانت أخباراً وصفات وصلات ، وفيه نظر ، إذ الواو ليست بلازمة ، بل اللازم إما الواو أو ضمير صاحب الحال ، وعدَّ قولهم : كَلَّمْتُهُ فوه إلى فَيٍّ ، من قبيل الشذوذ إن كانت من جهة القياس ، فليس بصحيح ، وإن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقريب ، لأنَّ استعمال الواو في هذا المكان أكثر ، لأنها أدلَّ على الغرض ، وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها ، كقولك : لقيتُكَ والجيشُ قادمٌ ، وزرَّتْنَا والشَّاءُ خارجٌ) (الزنجاني ، الكافي ، ج2 ص837-838).

ويبدو أنَّ الزمخشري كان متأثراً بالفراء الذي نسب إليه هذا المذهب (ينظر : السيوطي ، الهمع ، ج4 ص47) ، ونسبه بعضهم إلى الكوفيين (ينظر : ابن أبي الربيع ، البسيط ، ج2 ص815-816) ، ويفهم من كلام أكثرهم أنَّ القول الآخر الذي عليه الزنجاني هو مفهوم كلام سيبويه ، ومذهب البصريين ، على اختلاف في تفصيل العلة ، في عدم اختيار الواو (ينظر : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج2 ص761 ، وابن أبي الربيع ، البسيط ، ج2 ص815-816).

وصرَّح أبو علي الفارسي بتقدير الواو ، حين تعرَّض لوجه الرفع في نحو : رجَع فلانٌ عودُهُ على بدئه ، إذ قال: (فإذا قُلْتُ : عودُهُ على بدئه ، رفَعْتُ "عودُهُ" على الابتداء ، وأضمرَّت الواو ويكون الكلام دالاً عليها) (الفارسي ، المسائل المنثورة ، ص34-35).

ورفض ابن مالك كلام الزمخشري ، وأكد عدم لزوم الواو ، ذاكراً طائفة من الشواهد في إثبات ذلك ، ومشيراً إلى تخريج الزمخشري لآيات من القرآن في كشفه على الحال من غير واو ، فضلاً عن جعله

إفراد الضمير في الجملة الحالية أقيس من أفراد الواو ، لوجود الضمير في الحال وشبهها ، وهما الخبر والنعت (ينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل ، ج 2 ص 280-281).

أقول : إن تقرير الزمخشري في المفصل للقاعدة وما ينبغي أن يكون عليه أصل الوضع ، وفي الكشف لما عليه النظم القرآني البليغ ، مما ظاهره التناقض يجب أن ينظر إلى الأول على أنه في سياق التأليف النحوي ، وإلى الآخر على أنه في معرض التفسير البياني ، وقد فات الزنجاني فهم ذلك حتى عكس المقصود من كلام الزمخشري (إذ قرّر أنّ كلام الزمخشري إنّما يصح إن أراد الأكثر من المسموع ، أمّا إن أراد أنّ ذلك هو القياس فلا ، في حين أنّ العكس هو الصحيح ، لأنّ قياس الجملة الحالية الاسمية وأصل الوضع فيها أن تكون بالواو ، أمّا المسموع فمنه كثير ليس كذلك ، ولا ينقض ذلك أنّ الأكثر بالواو ، بل يؤكّد أنّ ذلك هو القياس) (الغامدي ، اعتراضات ابن يعيش ، ص 331).
وإذا أردت أن تحذّر قلت "إياك" ، وهو منصوب بفعل مضمر ، كأنك قلت : إياك أحذّر ، أو إياك باعد ، أو إياك نحّ ، فحذف الفعل ، واكتفى بـ"إياك" عنه ، وكثر ذلك محذوفاً حتّى لزم الحذف ، وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة ، فمن ذلك قول الزمخشري في باب حذف عامل المفعول به : (ومن المنصوب باللازم إضماره قولك في التحذير : إياك والأسد ، أي اتق نفسك أن تتعرض للأسد ، والأسد أن يهلكك) (الزمخشري ، المفصل ، ص 43).

وتناول الزنجاني قوله بالتعقيب قائلاً : (وقول الزمخشري " اتق نفسك أن تتعرض للأسد ، والأسد أن يهلكك" تفسير للمعنى لا تقدير للإعراب) (الزنجاني ، الكافي ، ج 2 ص 702).

وقال الزمخشري في باب ظروف الزمان والمكان : (هو ظرفا الزمان والمكان ، وكلاهما منقسم إلى مبهم وموقت ، ومستعمل اسماً وظرفاً ، ومستعمل ظرفاً لا غير ، فالمبهم نحو: الحين والوقت والجهات الست ، والموقت نحو: اليوم والليله والسوق والدّار) (الزمخشري ، المفصل ، ص 49).

وردّ الزنجاني تمثله للموقت بالسوق والدّار ، فقال : (الموقت ما دلّ على مقدار محصور ، كيوم ، وليلة ، وشهر ، وسنة ، وعام ، لأنّ لهذه مقادير لا يتجاوزها ، وكذلك هو من المكان ، كفرسخ ، وبريد ، وميل ، لأنها في التوقيت كالיום والليلة ، ومثّل الزمخشري للموقت بالسوق والدّار ، وهو فاسد ، لأنّه إنّما تمثّل المفعول فيه ، وليس السوق والدّار كذلك ، إذ لا يتعدى إليهما إلا بحرف الجر) (الزنجاني ، الكافي ، ج 2 ص 742).

وقال الزمخشري في باب الحال : (شبه الحال بالمفعول من حيث إنّها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ، ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنّها مفعول فيها ، ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول وذلك قولك : ضربت زيدا قائماً ، تجعله حالاً من أيهما شئت) (الزمخشري ، المفصل ، ص 53).

وولم يرتضِ الزَّنجانيّ مقالةَ الزمخشريّ ، فردّه عليه بالقول : (فلو قُلْتُ : ضربتُ زيداً قائماً ، فلا يجوز أن تجعلَ "قائماً" حالاً من التَّاء للبس ، وقولُ الزمخشريّ "تجعلُهُ حالاً من أيَّهما شئتُ" ، فيه تسمُّح ، بل لا يجوز ذلك إلّا أن يكون هناك قرينة ، إمّا لفظية ، كقولك : لقيتُ هذا ضاحكاً ، إذا كانت التَّاء لمذكّرٍ ، أو حالية كقولك : سألتُكَ مُعطياً ، فإنَّ قرينة السَّؤال دلَّت على أنَّ الحال من الكاف ، لا من التَّاء ، أو يكون السامع عالماً بصاحب الحال ، فإن لم يكن كذلك فلا تجعلُهُ حالاً من التَّاء إلّا إذا كانت إلى جانبه ، كقولك : ضربتُ قائماً زيداً) (الزنجاني ، الكافي ، ج 2 ص 806).

وقال الزمخشريّ في باب الإضافة : (وتُضَافُ أسماءُ الزَّمانِ إلى الفعل ، قال اللهُ تعالى " هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ" (المائدة : 119) ، وتقولُ : جئتُكَ إذ جاء زيدٌ ، وأنتيك إذا احمرَّ البُسْرُ ، وما رأيتُكَ منذُ دخلَ الشَّتاءُ ، ومذِ قَدِمَ الأميرُ) (الزمخشري ، المفصل ، ص 84).

وتعقَّبَهُ الزنجانيّ بالقول : (وأما قولُ الزمخشريّ "وتقولُ ما رأيتُكَ منذُ دخلَ الشَّتاءُ ، ومذِ قَدِمَ فلانٌ" فظاهرُهُ يُؤهِمُ بأنَّ "مذ" ، و"مذ" مضافان إلى الفعل ، وليس كذلك ، فإنَّهما إن كانا حرفي جرٍّ لم يلبيا الفعل ، ولم يجزَّرا غير الزَّمان ، فالتقديرُ : ما رأيتُكَ منذَ زمانٍ دخولِ الشَّتاء ، ومذُ يومٍ قَدِمَ فلانٌ ، فيكون المضاف إلى الفعل زماناً ، وإن كانا اسمين لم يخبر عنهما بغير الزَّمان ، فالتقديرُ : ما رأيتُكَ منذُ الزَّمانِ دخلَ الشَّتاء ، ومذِ الزَّمانِ قَدِمَ فلانٌ ، فالمضافُ إلى الفعل زمانٌ ، وذلك لأننا لو لم نقدر الزَّمان لبقيا هما مبتدآن بلا خبر ، لأنَّ قولك : دخلَ الشَّتاءُ ، وقَدِمَ فلانٌ ، جملة ليس فيها عائد ، ثم يأتي ذلك الإخبارُ عنهما بغير الزَّمان) (الزنجاني ، الكافي ، ج 2 ص 1155).

وقال الزمخشريّ في تعريف التَّوابع : (التَّوابع هي الأسماءُ التي لا يمسُّها الإعرابُ إلّا على سبيل التبع لغيرها ، وهي خمسة أضرب : تأكيد ، وصفة ، وبدل ، وعطف بيان ، وعطف بحرف) (الزمخشري ، المفصل ، ص 97).

الزَّنجانيّ : (وقال الزمخشريّ : التَّوابع هي الأسماءُ التي لا يمسُّها الإعرابُ إلّا على سبيل التبع لغيرها ، وفيه نظرٌ ، فإنَّ التَّوابع قد تكون للأسماء والحروف أيضاً ، ولكن لا يستوفيهما إلّا الأسماء ، فلذلك خصَّها بالذَّكر) (الزنجاني ، الكافي ، ج 2 ص 1174) ، وعرّف التابع بالقول : (التَّابع عند النحويين : كلُّ ثانٍ شركَ الأوَّل في إعرابه ، ولم يجب المجيء به غالباً ، والمراد بالثاني ما لا يكون مقصوراً في استحقاق الإعراب ، بل يكون تابعاً لغيره كالتكلمة ، وهذا يشملُ التَّابع والمفعول ، وقولنا "شركَ الأوَّل في إعرابه" يفصلُهُ من المفعول ، وقولنا : " لم يجب المجيء به " يفصلُهُ من خبر المبتدأ ... وقولنا "غالباً " احتراز من مثل قولنا : ما في الدَّارِ رجلٌ يبيغُضُكَ ، فإنَّها هنا يجب الإتيان بالصفة والموصوف جميعاً ، لاختلال المعنى عند إسقاط واحد منهما) (الزنجاني ، الكافي ، ج 2 ص 1174).

وقال الزمخشري في تعريف الصفة: (هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات ، وذلك نحو : طويل وقصير وعادل وأحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف ووضيع ومكرم ومهان) (الزمخشري ، المفصل ، ص 99).

وتعقبه الزنجاني ، مبيناً أن في قوله نظراً لقصور تعريفه ، فقال : (وقال الزمخشري : هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات ، وفيه نظر ، لأن الصفة قد تكون بالجملة والظرف ، وعذره أن الاسم هو الأصل من إنّه مفرد ، والجملة إذا وقعت صفة اعتبرت بالمفرد ، ثم الحد ينتقض بالخبر ، كقولنا : زيد قائم ، فإن قائماً دل على بعض أحوال الذات ، فإن أضاف إليه "الجاري عليه في إعرابه" خرج الخبر) (الزنجاني ، الكافي ، ج 3 ص 1202).

وفي باب "حتى" قال الزمخشري: (والفاء ، وثم ، وحتى ، تقتضي الترتيب ، إلا أن الفاء توجد وجود الثاني بعد الأول بغير مهلة ، و" ثم " توجهه بمهلة ، ولذلك قال سيبويه : مررتُ برجلٍ ثم امرأة ، فالمرورُ ههنا مروران ، ونحو قوله : تعالى : " وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا " (الأعراف: 4) وقوله : " وَإِنِّي لَنَعْفَارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى" (طه : 82) ، محمول على أنه لما أهلكها حكم بأنّ الناس جاءها ، وعلى دوام الاهداء وثباته ، و"حتى" الواجب فيها أن يكون ما يعطف بها جزءاً من المعطوف عليه ، إما أفضله كقولك : مات الناس حتى الأنبياء ، أو دونه ، كقولك قدم الحاج حتى المشاة) (الزمخشري ، المفصل ، ص 260-261).

وضعت الزنجاني رأيه القائل بمجيء "حتى" للترتيب ، فقال : ("حتى" تركز عاطفة ، يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها ، كالواو والفاء ، وهو أحد أقسامها ، ولها في العطف شرائط : أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ، وأن يكون جزءاً له ، وأن يكون فيه إما تعظيم ، كقولك : مات الناس حتى الأنبياء ، أو التحقير كقولك : قدم الحاج حتى المشاة ، فلا يجوز قدم الحاج حتى الحمار ، لأنه ليس من جنس المعطوف عليه ، ولا قدم زيد حتى عمرو ، لأن الثاني ليس بعضاً من الأول ، ولا رأيتُ القوم حتى زيدا ، إذا كان زيد غير معروف بعظم أو حقارة ، ولا يتحقق العطف بها إلا في حالة النصب ، كقولك : ضربتُ القوم حتى زيدا ، فأما لو قلت : قدم الحاج حتى زيد ، فيحتمل أن يكون حرف ابتداء ، وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، لدلالة ما تقدم عليه ، وإذا خفضت فربما يتوهم فيها الغاية ، كقوله تعالى " حتى مطلع الفجر" (القدر : 5) ... وفي الجملة "حتى" غير راسية القدم في باب العطف ، ولا متمكنة فيه ، لأن الغرض من العطف إدخال الثاني في حكم الأول ، واشترائه في إعرابه ، إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه ، فأما إذا كان الثاني جزءاً من الأول ، فهو داخل في حكمه ، لأن اللفظ يتناول الجميع من غير حرف اشترك ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربتُ القوم ،

شملَ هذا اللفظ زيداً وغيره ممّن يعقل ، فلم يكن في العطف فائدة سوى إرادة تفخيم أو تحقير ، وذلك يحصل بالخفض على الغاية ، ثم ليس في "حتى" دليل على كون زيد مضروباً آخر القوم ، بل يجوز أن يكون أولهم ، وكذلك لا يمتنع قدوم المشاة سابقين ، ولا موت الأنبياء قبل الناس ، بل لا يفيد إلا الجمع كالواو ، وبهذا تبين ضعف ما قال الزمخشريّ : أنّها تقتضي الترتيب ، لكن فيها ترتيب من قبل أنّك في اللفظ جعلت انتهاء الضرب بزيد ، وجعلت المشاة غاية بهم انتهى القدم (الزنجاني ، الكافي ، ج3 ص 1267-1268).

وجعل الزمخشريّ حكم "نُوح" و"لُوط" في الصّرف ومنعه كحكم "هِنْد" و"دَعْد" ، فقال : (وما فيه سببان من الثلاثيّ الساكن الحشو كـ "نوح" و"لوط" منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل ، لمقاومة السكون أحد السببين ، وقومٌ يجرونه على القياس ، فلا يصرفونه) (الزمخشري ، المفصل ، ص 17).

ورفض الزنجاني مذهب الزمخشريّ في ذلك ، إذ قال : (وإن كان على ثلاثة أحرف ، فليس فيه إلا الصّرف ، سواء كان ساكن الأوسط ، كـ "نُوح" ، و"لُوط" ، و"هُود" ، أو متحرّك الأوسط نحو : سُبُك وُلَمَك وجَفَر وِنَلَج ، وذلك لأنّ قلّة الحروف وخفّة الذكورة قاومَ سبباً واحداً ، فبقي سبب واحد ، وذلك لا يمنع من الصّرف ، وذكر عبد القاهر : أنّ حكم "نُوح" ، و"لُوط" ، حكم "هِنْد" ، حتى يجوز فيه الصّرف وتركه ، وتابعه الزمخشريّ ، وهو بعيدٌ ، مخالف لنصّ سيبويه والنحويين أجمع ، ولم يأت في القرآن العزيز شيء غير مصروف ، ولم يمنع قارئ فيها الصّرف ، ولم يأت أيضاً في أشعار العرب شيء من ذلك ، بخلاف المؤنث ، فإنّه جاء فيه مصروفاً وغير مصروف) (الزنجاني ، الكافي ، ج3 ص 1380-1381).

وقال الزمخشريّ في تعريف الاسم العلم : (ومن أصناف الاسم العلم ، وهو ما علّق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه ، ولا يخلو من أن يكون اسماً كزيد وجعفر ، أو كنية كأبي عمرو وأمّ كلثوم ، أو لقباً كبطّة ، وقُفّة) (الزمخشري ، المفصل ، ص 8).

واعترض الزنجاني على بعض الألفاظ في هذا التعريف ، قائلاً : (وهو كل ما دلّ على شيء بعينه بعد أن علّق عليه ، أي وُضِعَ ، كزيد وعمرو ، فإنهما موضوعان على شخصين بأعيانهما ، ولا يُقصدُ بهما غيرهما ، وقولنا كل ما دلّ ، ولم يقل كل اسم دلّ ، لأنّ العلم قد يكون بالفعل وبالجملة على ما نذكره ، وقال الزمخشريّ : العلم ما علّق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه ، وهذا القيّد الأخير لا حاجة إليه ، لأنّ زيداً إذا كان قد وُضِعَ على هذا الشخص بعينه ، فمن المحال أن يتناول

غيره ، وإلا لكان متناولاً بالوضع ما ليس موضوعاً عليه ، وإنه محالٌ ، وفائدة وضع الأعلام الاختصار) (الزنجاني ، الكافي ، ج 3 ص 1552-1553).

وقال الزمخشري في باب نصب المضارع: (ويُنصَبُ بـ"أن" مضمرة بعد خمسة أحرف ، وهي "حتّى" ، و"اللام" ، و"أو" بمعنى "إلى" ، و"واو الجمع" ، و"الفاء" في جواب الأشياء الستة) (الزمخشري ، المفصل ، ص 212).

وذهب الزنجاني عند الكلام على "أو" إلى أنها بمعنى "إلا أن" ، كقولك : لألزمَنَّك أو تُعطيَنِي حَقِّي ، وليس كما ذكر المصنف : إنها تقدّر بـ"إلى" ، إذ قال : (وسبويه يفسرُ "أو" هذه بـ"إلا" الاستثنائية ، لاشتراكها إيّاها في العدول عما أوجبه اللفظ الأول ، ومن النحويين من يفسرها بـ"إلى أن" ، وهو اختيار الزمخشري ، ويجعل ما بعد "أو" غايةً لما قبله ، والأوّل أصحُّ ، لأنّ قولك "لألزمَنَّك" يقتضي التأبيد في جميع الأوقات ، فوجب أن يُستثنى الوقت الذي يقع فيه انتقاء ، فيكون الثاني سبباً لارتفاع الأوّل ، وعلى قولهم يكون الأوّل ممتداً إلى غاية وقوع الثاني ، وهو أيضاً قريب) (الزنجاني ، الكافي ، ج 3 ص 1644).

وقال الزمخشري في باب حرفي الاستفهام "الهمزة وهل" : (وعند سيبويه أنّ "هل" بمعنى "قَدْ" إلا أنّهم تركوا الألف قبلها ، لأنها لا تقع إلا في الاستفهام ، وقد جاء دخولها عليها في قوله:

سائلٌ فوارسٍ يربوعٍ بشدّتنا
أهلٌ رأونا بسفحِ القاعِ ذي الأكمِ

(الزمخشري ، المفصل ص 273).

الزنجاني : (وقولُ الزمخشريّ : وعند سيبويه أنّ "هل" بمعنى "قَدْ" إلا أنّهم تركوا الألف قبلها ، لأنها لا تقع إلا في الاستفهام ، فيه نظرٌ ، لأنّ سيبويه لم يقلْ : إنّ "هل" بمعنى "قَدْ" في كلّ موضع ، وإنما قال : في كلم الاستفهام إلا الألف ، و"أم" إنّها قد تكون غير استفهام ، وإنما صارت استفهاماً بدخول الألف عليها ، ثم قال : وإنما دخلت "أم" على "هل" ، لأنّ "هل" قد تكون بمعنى "قَدْ" غير استفهام ، وهذا غير ما حكاه الزمخشريّ) (الزنجاني ، الكافي ، ج 4 ص 1922).

المصادر والمراجع

- اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل ، أطروحة دكتوراه ، محمد سعيد الغامدي ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، 1419هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع "ت688هـ" تحقيق د.عياد الثبتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1986م.
- سر صناعة الإعراب ، ابن جني "ت392هـ" ، تحقيق أحمد فريد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة .
- شرح التسهيل ، ابن مالك "ت672هـ" ، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2001م.
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهرى " ت 905 هـ" ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2006م.
- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك "ت672هـ" ، تحقيق د.عبد المنعم هريدي ، السعودية ، 1405هـ.
- شرح المفصل ، ابن يعيش "643هـ" ، عالم الكتب .
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد "ت285هـ" ، تحقيق د. محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1413هـ.
- الكافي في شرح الهادي ، الزنجاني "ت655 هـ" ، تحقيق د.محمود فجال وولده ، دار النور المبين ، الأردن ، 2020م.
- الكتاب لبيويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- المسائل المنتورة ، أبو علي الفارسي ، تحقيق مصطفى الحذري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- المفصل في العربية ، الزمخشري "ت538هـ" ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2006م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي "ت911 هـ" ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1407هـ.